

مكملات الجملة الفعلية: دراسة نحوية تطبيقية في بعض آيات القرآن الكريم

The actual sentence supplements: A grammatical study applied in some verses of the Holy Qur'an

إعداد: د. جمال الدين إبراهيم عبد الرحمن أحمد: أستاذ مشارك في النحو والصرف، ورئيس قسم
اللغة العربية، جامعة نيالا

Dr. GamalEldin Ibrahim Abdel Rahaman Ahmed: Associate Professor
of Grammar and Morphology at Nyala University-Faculty of Education-
head of Arabic language Department.

Email: Jamaleldin55@gmail.com

المخلص:

هدفت الدراسة إلى تعريف القارئ بالمكونات الأساسية والفرعية للجملة الفعلية وكذلك معرفة الأشكال النحوية لها، وقد ينعكس ذلك على فهم معانيها الظاهرية والباطنية بطريقة دقيقة، وكذلك لفت انتباه الدارسين إلى أهمية مكملات الجملة الفعلية في تقوية الصلة بين أجزاء التركيب النحوي في الجملة الواحدة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن معرفة مكونات الجملة الفعلية ومكملاتها والعلاقة بين هذه المكونات من حيث التقديم والتأخير والذكر والحذف المطابقة والمخالفة والتعريف والتنكير بين عناصرها المختلفة يساهم مساهمة كبيرة في فهم الجملة الفعلية والتمكن فيها ومعرفة معانيها الظاهرية والباطنية.

وأوصت الدراسة بضرورة البحث في مكونات الجملة الاسمية والفعلية ومكملتهما والعلاقات التي تربط بين الأركان الأساسية للجملتين والإجراء الفرعية لهما وذلك بغرض التمكن في الجمل تمكناً يساعد القراء على الفهم الدقيق لمعانيهما.

الكلمات المفتاحية: المكملات، الجملة، الجملة الفعلية، الجملة الاسمية

Abstract:

The study aimed to introduce the reader to the basic and sub-components of the phrasal sentence, as well as to know its grammatical forms, and this may be reflected in an accurate understanding of its apparent and esoteric meanings.

He also drew the attention of scholars to the importance of complementing the actual sentence in strengthening the link between the parts of the grammatical structure in a single sentence.

The study reached a set of results, the most important of which is that knowing the components of the actual sentence and its complements and the relationship between these components in terms of introduction, delay, mention, omission, matching, violation, definition and denial among its

various elements contributes greatly to understanding the actual sentence and mastery in it and knowing its apparent and esoteric meanings.

The study recommended the necessity of researching the components of the nominal and verbal sentences, their complements, and the relationships between the basic pillars of the two sentences and the sub-procedure for them, in order to gain mastery in the sentences so as **to help** readers understand their meanings accurately.

Keywords: complements, sentence, phrasal verb, nominal sentence

المقدمة:

تتكون الجملة الفعلية من ركنين أساسيين هما: الفعل والفاعل، والاعتماد على هذين الركنين في بعض الأحيان قد يكون سبباً في عدم الفهم الدقيق للمعنى الذي تحمله الجملة فلا بد من إضافة بعض المفردات التي تمكن القاري أو السامع من الفهم الدقيق للمعنى الذي يقصده الكاتب أو المتحدث، وفتلك المفردات المضافة لركني الجملة الفعلية والمساعدة في عملية الفهم أو الإشباع من معاني الجملة الفعلية تسمى مكملات الجملة الفعلية وتسمى أيضاً بالقيود أو الفضلات وهي التي عن طريقها تتم عملية الفهم الصحيح والسليم للجملة الفعلية. ولذلك حاول الباحث دراسة مكملات الجملة الفعلية، والتي تتمثل في المفعولات والظرف بأقسامه المختلفة بالإضافة إلى الحال والتمييز، ودراسة العلاقة بين هذه المكملات أو القيود مع ركني الجملة الفعلية، وذلك لأن القيود أو الفضلات تعمل على تقييد المعنى وتجعله أكثر وضوحاً وفهماً، ولذلك فهي تعمل على توسيع المعاني والمفاهيم التي تحملها الجمل الفعلية، وذلك بغرض فهم القارئ للمكتوب أو المسموع فهماً دقيقاً وسليماً، فتناول الباحث تلك القيود أو الفضلات أو المكملات مع ركني الجملة الفعلية وقام بتحليلها وتفسيرها ومناقشة علاقاتها المتعددة والمتنوعة بطريقة تمكن القاري من الفهم الدقيق للجملة الفعلية فهماً يمكنه من معرفة أركانها ومكملاتها، والتمييز بين هذه المكملات ومعرفة أنواعها المختلفة.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في أن كثير من الدارسين لا يهتمون بدراسة العلاقة بين الركنين الأساسيين للجملة الفعلية ومكملاتها، علماً بأن معرفة هذه العلاقة تساعد القراء على معرفة

المكونات الأساسية والفرعية للجملة والفعلية وقد ينعكس ذلك على فهم معانيها الظاهرية والباطنية فهماً دقيقاً.

منهج البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، لأنه منهج يصف الظاهرة التي هي قيد الدراسة ويحللها ويفسرها.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- 1- أن يتعرف القارئ على مكونات الجملة الفعلية الأساسية والفرعية بهدف التمكن فيها ومعرفة الأشكال النحوية لها.
- 2- أن يتعرف القارئ على أهميته الرتبة في بناء التركيب النحوي والحكم عليه، وذلك لأنها ركن أساسي لبيان العلاقة بين عناصر الجملة الفعلية المتعددة والمتنوعة. كما أنها تؤدي دوراً كبيراً في تحقيق الاتساق والانسجام بين المسند والمسند إليه.
- 3- لفت انتباه الدارسين إلى أهمية القيود أو الفضلات أو المكملات في تقوية الصلة بين أجزاء التركيب النحوي في الجملة الواحدة.
- 4- التعرف على أنواع القيود والفضلات في الجملة الفعلية والتميز بينها
- 5 - أن يتمكن القارئ من فهم معاني الجملة الفعلية الظاهرية والباطنية.

المبحث الأول: الجملة الفعلية وأركانها الأساسية:

الجملة الفعلية وأركانها الأساسية (الفعل والفاعل أو نائبه):

مفهوم الجملة الفعلية:

يتكون التركيب الأساسي للجملة الفعلية من فعل وفاعل إذا كان الفعل مبني للمعلوم أو فعل ونائب فاعل إذا كان الفعل مبني للمجهول. وتتميز الجملة الفعلية بضرورة تقدم الفعل على الفاعل أو نائبه وذلك وفقاً للقاعدة العامة التي قررها جمهور النحويين والتي تقوم بربط نوع الجملة بنوع الكلمة المصدرة فيها، شريطة أن تكون هذه الكلمة أحد عناصر الإسناد في الجملة، أي أن تقع أما مسند وأما مسند إليه وبناءً على ذلك فإن المسند في الجملة الفعلية هو (الفعل) ويشترط فيه أن يكون

تماماً، أي مشتقاً على حدث وزمن معاً وذلك ليفيد إسناد حدث محدد في زمن معين إلى المسند إليه الذي هو (الفاعل أو نائبه) وسيتناول الباحث الجملة الفعلية في بعض آيات القرآن الكريم من خلال محورين متكاملين وهما:

تركيبا الجملة الفعلية:

يتكون التركيب الأساسي للجملة الفعلية من الفعل والفاعل أو نائبه، والفعل قد يأتي لازماً وقد يأتي متعدياً، وقد يأتي على صورته الأصلية مبنياً للمعلوم. وقد يأتي تارة أخرى مبنياً للمجهول، وقد تأتي مع الجملة الفعلية بعض المكملات وقد لا تأتي. والملاحظ أن المكملات الواقعة في الجملة الفعلية مرنة الموقع غالباً فمن الممكن أن تأتي المكملات بعد الفعل والفاعل مباشرة، كما أن من الممكن أن تقع قبل الفعل والفاعل أو بينهما. وبناءً على ذلك فإن الجملة الفعلية يمكن نحويًا أن تتكون من الأشكال الآتية:

أولاً: الجملة الفعلية الأصلية:

المقصود بالجملة الفعلية الأصلية هي التي يكون فيها الفعل مبنياً للمعلوم وهذا النوع من الجملة يأتي على عدة أشكال تتمثل في الآتي:

- 1- الفعل والفاعل، الفعل والفاعل والمكملات.
- 2- المكملات فالفعل والفاعل.
- 3- الفعل فالنائب فالمكملات.
- 4- المكملات فالفعل فالنائب.

والعناصر المشتركة بين هذه الأنواع هي (الفعل) و(الفاعل أو نائبه) وهما الركنان الأساسيان للجملة الفعلية وسنتناول كل ركن من هذين الركنين بدراسة خاصة به. **الركن الأول - الفعل** أما الفعل في اللغة فقد ورد في مقاييس اللغة "فعل: الفاء والعين واللام، أصل صحيح يدل على إحداث شيء من عمل أو غيره، ومن ذلك فعلتُ كذا، أفعله فعلاً، وكانت من فلان فعلةً حسنة أو قبيحة"⁽¹⁾.

⁽¹⁾ أبو الحسن أحمد بن فارس، مقاييس اللغة ط1، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل بيروت 1411، هـ - 1992م، 511/4.

أما الفعل في الاصطلاح النحوي فقد قال الزمخشري: "الفعل ما دل على اقتران حدث بزمن⁽¹⁾. وذهب ابن الخشاب⁽²⁾ إلى أن الفعل فحده أنه لفظاً تدل على معنى في نفسها مقترن بزمن محصل⁽³⁾.

دلالة الجملة الفعلية:

قال المخزومي: إن الجملة الفعلية هي الجملة التي يدل فيها المسند على التجدد، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافاً متجدداً، وبعبارة أوضح هي التي يكون فيها المسند فعلاً، لأن الدلالة على التجدد إنما تستمد من الأفعال وحدها⁽⁴⁾. فالمخزومي يرى الجملة الفعلية، كل جملة كان المسند فيها فعلاً، ويرى الباحث ما يراه المخزومي في اعتبار المسند فعلاً في الجملة الفعلية لأن تحديد نوع الجملة اسمية كانت أم فعلية يعتمد أساساً على نوع المسند فيها، فإذا كان المسند فعلاً فهي جملة فعلية، وإن كان اسماً فهي اسمية.

الركن الثاني: الفاعل:

بعد الحديث عن الركن الأول من مكونات الجملة الفعلية، والذي هو (الفعل)، ننتقل إلى الركن الثاني الذي عرف اصطلاحاً بالمرفوع وذلك ليشمل الفاعل ونائبه، وبناءً على ذلك سوف نتناول أولاً الفاعل ثم نائبه.

1- الفاعل:

الفاعل في اللغة هو من أوجد الفعل، أما في الاصطلاح فقد تعددت تعريفات الفاعل عند جمهور النحاة ومن تلك التعريفات ما قاله الزمخشري: " هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدماً عليه أبدأً، كقولك ضرب زيد، وزيد ضاربٌ غلامه، وحسن وجهه، وحقه الرفع ورافعه ما أسند إليه⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ الزمخشري، المفصل، ص143.

⁽²⁾ عبد الله بن احمد بن الخشاب أبو محمد، أعلم معاصريه بالعربية، من أهل بغداد مولداً ووفاته، كان عارفاً بعلوم الدين والفلسفة والحساب والهندسة، من كتبه المرتجل في شرح الجمل، وشرح مقدمة الوزير بن هبيرة، نقد المقامات الحريرية.

⁽³⁾ ابن الخشاب، المرتجل، تحقيق: علي حيدر، دمشق، 1392 هـ - 1972 م، ص14.

⁽⁴⁾ المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص41.

⁽⁵⁾ الزمخشري، شرح المفصل، ج1، ص144.

وقال ابن عصفور: " الفاعل اسم أو في تقديره متقدم عليه ما اسند إليه لفظاً، أو نية، وهو أبداً مرفوع وجارٍ مجرى المرفوع، وارتفاعه بما اسند إليه⁽¹⁾.

وقال ابن السراج " الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو الذي بنيته على الفعل الذي بُني للفاعل، ويجعل الفاعل حديثاً عنه، مقدماً ما قبله كان فاعلاً في الحقيقة، أو لم يكن كقولك: جاء زيد ومات عمرو وما أشبه ذلك⁽²⁾. على العموم فقد تعددت التعريفات عند جمهور النحاة للفاعل والملاحظ فيها أنها متعددة ومتنوعة الألفاظ والعبارات إلا أنها متفقة من حيث المعنى العام. ومن هذه التعريفات المتعددة يتضح أن للفاعل عدة شروط تتمثل في الآتي:

أولاً: الاسمية وتكون صريحة فتشمل النكرة والمعرفة بأنواعها مفرداً ومثنى جمعاً مذكراً ومؤنثاً. وهذه الاسمية قد تكون مؤولة (والاسم المؤول هو الذي يقع بعد حرف من الحروف المصدرية وهي "أن" و "إن" و "ما".

ثانياً: أن يسند للفاعل فعل تام متصرف أو جامد.

ثالثاً: أن يتأخر الفاعل عن الفعل وألا يتقدم عليه.

رابعاً: أن يكون الفاعل أصلي الصيغة أو الصورة بمعنى أن يكون مبنياً للمعلوم.

الفاعل في آيات القرآن

نجد أن الفاعل قد ورد اسماً صريحاً ومؤولاً في كثير من آيات القرآن الكريم على النحو التالي:

(1) الاسم الصريح:

ورد الفاعل اسماً صريحاً في القرآن الكريم عدة مرات، وقد جاء الاسم الصريح على عدة صور منها الآتي:

أ- ورد الفاعل اسم صريح معرفة عدة مرات منها قوله تعالى: (فَأَخَذَهُ اللَّهُ نَكَالَ الْأَخْرِةِ وَالْأُولَى) [النازعات: 25]، وقوله تعالى (أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى) [عبس: 2].

⁽¹⁾ ابن عصفور، المقرب ومعه مثل المقرب، ص 177.

⁽²⁾ ابن السراج، الأصول في النحو، ج 1، ص 72.

ب- ورد الفاعل ضمير متصل وهو واو الجماعة عدة مرات منها: قال تعالى: (عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ * عَنِ النَّبَأِ الْعَظِيمِ) [النبا الآيتين 1 و 2]. وقوله تعالى: (وَتَمُودَ الَّذِينَ جَاءُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ) [الفجر: 9].

ج- كما ورد الفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره " أنا، أنت، هو، هي، نحن" في القرآن الكريم ومن ذلك قوله تعالى: (قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ) [الفلق: 1]. قوله تعالى: (قُرْأَ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ) [العلق: 1].

(2) نائب الفاعل:

ذكره المبرد في المقتضب بعنوان: " باب المفعول الذي لا يذكر فاعله " ويذكر حكمه وهو الرفع نحو: ضُرب زيد، وظلم عبد الله، لأنك حذف الفاعل، ولا بد لكل فعل من فاعل⁽¹⁾.

ويسميه آخرون: "باب ما لم يسم فاعله⁽²⁾ وقد جاء توضيح ذلك في كتاب الكافية في النحو، قال: مفعول ما لم يسم فاعله، كل مفعول حذف فاعله، وأقيم هو مقامه، وشرطه أن تغيير صيغة الفعل إلى فَعِل يُفَعِل⁽³⁾.

ويحتاج نائب الفاعل إلى شيئين أولهما: الفعل المبني للمجهول وثانيهما اسم المفعول الذي يرفع نائباً عن الفاعل، وبناءً على ذلك فقد عرّف النحاة نائب الفاعل بأنه: " ما حذف فاعله وأقيم هو مقامه، وغير عامله على طريقة (فَعِل) أو (يُفَعِل)، لأن اسم المفعول إنما يعمل عمل الفعل المبني للمجهول، كما أن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل المبني للمعلوم⁽⁴⁾.

وبناءً على هذا التعريف يتضح أن العامل الرفع لنائب الفاعل هو الفعل المبني للمجهول ماضياً أو مضارعاً، أو اسم المفعول، وأما أن كان الفعل جامداً أو فعل أمر فلا يصح بناؤه للمجهول مطلقاً⁽⁵⁾. وفيما تفاصيل ذلك⁽¹⁾.

⁽¹⁾ أبي عباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، ج4، ص50.

⁽²⁾ الإمام محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق د. علي محسن عيسى مال الله، عالم الكتب، بيروت، ص164.

⁽³⁾ الإمام جمال الدين ابو عمرو عثمان بن عمر، المعروف بابن الحاجب، النحو المالكي، شرح الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاسترباداي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1985، ج1، ص83.

⁽⁴⁾ حاشية الصبان على شرح الشيخ الأشموني، على ألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان، دار الكتب العلمية، بيروت، ص6.

⁽⁵⁾ عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، مصر ط5، 1975، ج2، ص107.

1- الفعل الماضي الصحيح (العين) الخالي من التضعيف: يُضمُّ أوله ويكسر ما قبل آخره، وذلك مثل: كَسَرَ كُسْرًا، ضَرَبَ، ضُرِبَ.

2- الفعل المضارع يضم أوله ويُفتح ما قبل آخره مثل: يرسم: يُرسم.

3- الماضي المبدوء بتاء (المضارعة أو غيرها) يضم أوله وثانيه مثل: تعلم: تُعلم، تفضل: تُفضل.

4- الماضي المبدوء بهمزة وصل يضم أوله وثالثه مثل: اعتمد: أُعتمد، وانتصر: أُنتصر، واستخرج: أُستخرج.

5- الفعل الماضي الثلاثي المعتل العين (واوياً أو يائياً) فيه ثلاثة وجوه هي:

أ. إخلاص ضم أوله نحو صام: صُوم، باع: بُوع، قال: قُول.

ب. إخلاص كسر أوله نحو: صام: صِيم، باع: بِيع، قال: قِيل.

ت. الإشمام: وهو النطق بحركة صوتية تجمع بين الضمة والكسرة بغير مزج بينهما، ولا يظهر ذلك إلا في اللفظ ولا يظهر في الخط⁽²⁾.

6- الماضي الثلاثي المضعف المدغم يجوز في أوله ثلاثة وجوه هي:

أ. إخلاص الضم نحو: عَدَّ: عُدَّ، رَدَّ: رُدَّ، شَدَّ: شُدَّ.

ب. إخلاص الكسر نحو: عَدَّ: عِدَّ، رَدَّ: رِدَّ، شَدَّ: شِدَّ.

ت. الإشمام.

7- الفعل الماضي المعتل العين على وزن انفعال واقتعل يجوز فيه ما جار في سابقه.

أ. إخلاص الضم نحو: انقاد: أُنقود، وأختار: اُختور.

ب. إخلاص الكسر نحو: انقاد: أُنقيد، اختار: اُختير.

8- الأفعال الجامدة وهي التي لا تتصرف مطلقاً مثل: نعم، بئس، ليس، عسى، أما (كان وأخواتها) ففيها خلاف بين ما أجاز بناءها للمجهول ومن منع ذلك لثقله على اللسان⁽³⁾.

⁽¹⁾ جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هديري، دار المأمون للنشر، ط1، ج2، ص603 – 607.

⁽²⁾ محمد محي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل، ج1، ص505.

⁽³⁾ جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية بيروت، ج2، ص86.

وبعد أن يتم بناء الفعل للمجهول بالصيغة التي تناسب الفعل ماضياً أو مضارعاً أو اسم مفعول يحذف الفاعل لغرض لفظي أو معنوي (1).

(1) الأغراض اللفظية:

1- الإيجاز: ويسميه البلاغيون (الرغبة في الاختصار) وذلك مثل قوله تعالى: (ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوِّقَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لِيَنْصُرْتَهُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَعَفُوفٌ غَفُورٌ) [الحج: 60].

2- المحافظة على السجع أي المماثلة بين حركات الحروف الأخيرة وذلك مثل: من حسن عمله عرف فضله. أي عرف الناس فضله.

3- المحافظة على الوزن للضرورة الشعرية وذلك مثل قول الأعشى:

عَلَّقْتُهَا عَرْضاً وَعَلَّقْتُ رَجُلًا *** غَيْرِي وَعَلَّقَ أُخْرَى غَيْرَهَا الرَّجُلُ

جاء في شرح التصريح: فبني الفعل (علق) في المواطن الثلاثة للمجهول وحذف الفاعل للعلم به، وهو الله تعالى، لتصحيح النظم. إذ لو قال: علقتي الله إياها، وعلقها الله رجلاً غيري، وعلق الله أخرى ذلك الرجل لاختل النظام (2).

(2) الأغراض المعنوية:

تتمثل الأغراض المعنوية في الآتي (3):

1- العلم بالفاعل وذلك مثل قوله تعالى: (يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا) [النساء: 28]. حيث لا يخفى للجميع أن الخالق هو الله تعالى وحده.

2- الجهل بالفاعل وذلك مثل: سُرِقَ الْمَنْزِلُ قُتِلَ الْحَارِسُ مَعَ الْجَهْلِ بِالسَّارِقِ وَالْقَاتِلِ.

3- الخوف من الفاعل وذلك مثل: غُذِبَ السَّجِينُ، وأنت تعرف الفاعل وتخشى التصريح باسمه لكي لا ينالك أذى.

4- الخوف على الفاعل وذلك مثل نُفِذتُ الخطة بنجاح أو فُجرت القنبلة، وأنت تعرف الفاعل فتحرص على إخفاء الفاعل وذلك لخوفك من أن يناله مكروه.

(1) محمد حماسة عبد اللطيف: بناء الجملة، ص 113-115 والنحو الوافي 2، 97/ وحاشية الصبان 61/2

(2) الشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ج 1 ص، 286.

(3) حاشية الصبان 61/2 وشرح ابن عقيل 499/1 وبناء الجملة 113 - 115.

5- تنزيه الفاعل أي تعظيمه بعدم ذكر اسمه على الألسنة صيانة له، وذلك مثل قوله تعالى: (وَأَنَا لَا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَنْ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا) [الجن: 10]. فمع إرادة الشر بني الفعل للمجهول، وحذف فاعله ومع إرادة الخير بني الفعل للمعلوم وذكر فاعله. أو تعظيمه بعدم ذكره مع المفعول به وذلك مثل: خلق الخنزير.

6- التركيز على الحدث وذلك مثل قوله تعالى: (وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ) [الأعراف: 204]. فالأمر بضرورة الإنصات وحسن الاستماع الذي يتعلق بالحدث وهو قراءة القرآن دون تقيد بزمن معين.

فإذا حذف الفاعل لغرض من الأغراض البلاغية السالفة الذكر أو غيرها فيقام نائباً عن الفاعل يحل محله، ويخضع لكثير من أحكامه. والذي يصلح للنيابة عن الفاعل واحد أربعة أشياء هي: المفعول به والمصدر والظرف والجار والمجرور. وسوف نتناول هذه الأشياء الأربعة بشيء من الإيجاز.

1- المفعول به:

ذكر النحاة⁽¹⁾ أن الأصل في النيابة عن الفاعل للمفعول به، فقالوا: " المفعول الذي لا يذكر فاعله⁽²⁾، ويفسر المبرد ذلك بقوله: " فلما لم يكن للفعل من الفاعل بُدٌّ، وكنت هاهنا قد حذفته، أقمت المفعول مقامه، ليصح الفعل بما قام مقام فاعله⁽³⁾."

فإذا كان الفعل متعدياً لواحد، فإنه يقام نائباً باتفاق النحاة إن لم يوجد غير المفعول به وذلك مثل: ضرب العاصي. أما إذا تعدى الفعل لأكثر من مفعول فهو ينقسم إلى قسمين هما:

أ. ما يتعدى إلى مفعولين، وهو أيضاً ينقسم إلى قسمين هما:

- 1- في باب كسا، وهو ما ليس خبيراً في الأصل عن الأول، فالغالب إنابة المفعول الأول لأنه الفاعل في المعنى ويبقى الثاني منصوباً مثل: أعطى الفقير درهماً.
- 2- باب ظن وأخواتها، وهو ما كان خبيراً في الأصل عن الأول.

ب. ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، ينوب الأول عن الفاعل ويبقى الثاني والثالث منصوبين وذلك

مثل: أعلم محمدٌ فرسك مسرجاً

⁽¹⁾ أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب 50/4.

⁽²⁾ المصدر السابق نفسه

⁽³⁾ جمال الدين أبي عبد الله محمد، شرح الكافية الشافية ص 83/1.

2- المصدر:

ينوب المصدر عن الفاعل بشرط أن يكون مصدراً متصرفاً مختصاً بوصف أو بإضافة وذلك مثل قوله تعالى: "فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ" [الحاقة: 13]. فالمصدر النائب عن الفاعل متصرف مختص بالوصف (1).

3- الظرف:

ينوب الظرف بنوعيه عن الفاعل إذا كان متصرفاً مختصاً بوصف أو بإضافة كالمصدر، فظرف الزمان نحو: صيم رمضان والمكان مثل: جلس أمام الأمير. فرمضان وأمام متصرفان لأنهما يخرجان عن الظرفية إلى الفاعلية والمفعولية وغيرها، ومختصان الأول بالعلمية والثاني بالإضافة (2).

4- الجار والمجرور:

ينوب الجار والمجرور عن الفاعل سواءً أكان الفعل لازماً أم متعدياً وذلك مثل سير يزيد لأن المجرور بحرف الجر مفعول به معنى، فصح نيابته عن الفاعل (3)، ويشترط بعض النحاة لنيابة الجار والمجرور أن يكون الإسناد إليهما مفيداً (4)، ويضيف بعض النحاة إلى ما سبق في النيابة عن الفاعل الجملة المحكية بالقول لأنها تكون حينئذ بمنزلة الفرد، بحسب قصد لفظها مثل قوله تعالى (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ) [البقرة: 11]، وكذلك المؤول بالمفرد نحو: عرف كيف جاء علي، والتقدير: عرف كيفية مجيء علي (5).

والأشياء الأربعة المذكورة أعلاه يصلح كل واحد منها أن يكون نائباً عن الفاعل مع عدم وجود غيره، وإذا وجد في الجملة أكثر من واحد يصلح للنيابة عن الفاعل، فلا يجوز أن ينوب عن الفاعل إلا واحد فقط، وذلك لأن نائب الفاعل لا يتعدد وهو في ذلك كالفاعل.

(1) سيبويه: الكتاب 42/1

(2) المصدر السابق نفسه 43/1

(3) خالد بن عبد الله الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح 287/1

(4) النحو الوافي 118/2

(5) النحو الوافي 113/2

وقد اختلف النحاة في الأحق بالنيابة عن الفاعل في وجود أكثر من واحد، فقال البصريون المفعول به مع وجود غيره، وقد وافقهم الأخفش بشرط تقدم النائب عن الفاعل على غيره، والحق في اختيار نائب الفاعل أن نختار ما له أهمية سواء كان المفعول به أو غيره (1)

فإذا حل مما سبق من ألفاظ مثل: المفعول به أو المصدر أو الظرف أو الجار والمجرور أو غيرهم محل الفاعل أعطى ما كان للفاعل من أحكام وهي: (2).

1- يصير عمدة بعد أن كان فضلة.

2- يجب تأخيره عن الفعل بعد أن كان تقديمه جائزاً.

3- لا يستغنى عنه بعد أن كان جائز الاستغناء عنه.

4- يؤنث الفعل إذا كان نائبه مؤنثاً.

5- يجب رفعه بعد أن كان منصوباً.

ومما سبق يتضح أن نائب الفاعل ركن أساسي من أركان الجملة الفعلية وهذا هو الأصل، ويمكن أن يعتبر ركن من أركان الجملة الاسمية ويسد مسد الخبر وذلك إذا كان المبتدأ اسم مفعول مثل: أمظلم أنت؟، أو أمهضوم حق الضعيف

ويدخل نائب الفاعل في بناء الجملة الاسمية أيضاً إذا كان الخبر اسم مفعول فيرفع اسماً ظاهراً مثل: الصبر محمود عواقبه.

وقد ورد نائب في بعض آيات القرآن الكريم اسم ظاهر وجر ومجرور وضمير مستتر تقديره (هو) و(هي) وواو جماعة واسم موصول.

أ. وقد أناب المفعول به عن الفاعل عدة مرات منها قوله تعالى: (وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ

أَبْوَابًا) [النبا: 19]. (وكذلك قوله تعالى يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ) [الطارق: 9].

ب. وقع الجار والمجرور نائباً عن الفاعل عدة مرات منها قوله تعالى: (وَجِيءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ

يَوْمَئِذٍ يَتَذَكَّرُ الْإِنْسَانُ وَأَنَّى لَهُ الذِّكْرَى) [الفجر: 23].

ت. كما ورد نائب الفاعل ضمير مستتر تقديره "هو" ومن ذلك: قوله تعالى: (لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ)

[الإخلاص: 3].

(1) الإمام عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: د. كاظم بحر مرجان، دار الرشيد بغداد 1386هـ، ج1، ص352

(2) شرح بن عقيل 499/1، شرح الكافية 603/2، حاشية الصبان 61/2.

ث. كما ورد نائب الفاعل ضمير مستتر تقديره "هي" عدة مرة منها الآتي: قوله تعالى: (أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ) [الغاشية: 17]، وقوله تعالى: (وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى) [الليل: 19].

ج. وأيضاً ورد نائب الفاعل ضمير متصل وهو واو الجماعة عدة مرات في القرآن الكريم منها: قوله تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَافِظِينَ) [المطففين: 33].

المبحث الثاني: مكملات الجملة الفعلية:

المقصود بالمكملات العناصر غير الأساسية في بناء الجملة الفعلية كالمفاعيل والحال والتمييز وغيرها، ويطلق عليها بعض النحاة الفضلات.

أولاً - المكملات الخاصة بالفعل المتعدي:

تحدثت عن أنواع الفعل من حيث نصبه للمفعول به عند الحديث عن الفعل، وفيه قسمت الفعل إلى متعدٍ ولازم، وعرفت المتعدي بأنه: ما يفتقر إلى محل غير الفاعل، فكل ما أنبأ لفظه عن حوله في حيز غير الفاعل فهو متعدٍ نحو: ضرب، قتل، ألا ترى أن الضرب والقتل يقتضيان مضروراً ومقتولاً⁽¹⁾.

وذكرت أن الفعل المتعدي يتميز بعلمتين بارزتين بالإضافة إلى نصبه المفعول به هما:

- 1- أن يصاغ منه اسم مفعول تام دون الحاجة إلى ظرف أو جار ومجرور.
 - 2- أن تتصل به (هاء) تعود على غير المصدر.
- وبهذا يتضح أن المفعول به ثمره الفعل المتعدي.

1- تعريف المفعول به:

أكثر النحويين الذين تحدثوا عن المفعول به، تحدثوا عنه في باب تعدي الفعل ولزومه، ويمكن أن يعد تعريف الزمخشري كافياً في تعريف المفعول به، حيث عرفه بقوله: " هو الذي يقع عليه فعل الفاعل في مثل قولك: ضرب زيد عمراً. وبلغت البلد، وهو الفارق بين المتعدي من

⁽¹⁾ الزمخشري، شرح المفصل 62/7

الأفعال وغير المتعدي ويكون أحداً فصاعداً إلى الثلاثة⁽¹⁾. ومن خلال تتبع الباحث لبعض آيات القرآن الكريم وجد الآتي:

1- ورد المفعول به مع الفعل الذي ينصب مفعولاً واحداً في الجملة الفعلية عدة مرات منها الآتي

1- قال تعالى: (تَصَلَّى نَارًا حَامِيَةً) [الغاشية: 4].

2- وورد المفعول به مع الفعل الذي ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر عدة مرات منها الآتي:

1- قال تعالى: (أَنْ رَأَتْهُ اسْتَغْنَى) [العلق: 7]. (راءه) فعل ماضي مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو) والهاء ضمير مبني على الضم في محل نصب مفعول به. وجملة (استغنى) مفعول به في محل نصب مفعول به ثانٍ.

2- قال تعالى: (فَذُوقُوا فَلَنْ نَزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا) [النبا: 30]. (نزيدكم) فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه الفتحة، والفاعل ضمير مستتر تقديره (نحن)، والكاف ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به أولاً، وعذاباً مفعول به ثانٍ.

3- وقد وردت بعض الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل ومنها: (أعلم ورأى) إلا أنها ناصبة لمفعولين وليست ثلاثة مفاعيل كما قال بعض النحاة ومن ذلك قوله تعالى: (أرئيت الذي يكذب بالدين) [الماعون: 1]، وقوله تعالى: (أرأيت الذي ينهى) [العلق: 9].

4- ورد تقدم المفعول على الفعل والفاعل عدة مرات منها الآتي:

1- قال تعالى: (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ) [الضحى: 9].

2- قال تعالى: (وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ) [الضحى: 10].

5- توسط المفعول به الفعل والفاعل عدة مرات منها:

1- قال تعالى: (هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى) [النازعات: 15].

6- وورد الفاعل والمفعول به ضميرين متصلين عدة مرات منها الآتي:

1- قال تعالى: (وَخَلَقْنَاكُمْ أَزْوَاجًا) [النبا: 8].

2- قال تعالى: (وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ كِتَابًا) [النبا: 29].

ثانياً: المكملات المشتركة بين الفعل اللازم والمتعدي:

⁽¹⁾ المصدر السابق نفسه 124/1

من خلال النصوص الواردة في القرآن الكريم نجد عدداً من المكملات التي لا تتقيد في حالة نصبها بنوع العامل، فيعمل فيها كل من الفعل اللازم والمتعدي. ومن هذه المكملات هي

1- المفعول المطلق:

قال الزمخشري: "المفعول المطلق هو المصدر، وسمي بذلك لأن الفعل صدر عنه، ويسميه سيبويه الحدث والحدثان وربما سماه الفعل⁽¹⁾."

وقال أبو حيان: " هو المصدر وتسميته مطلقاً هو قول النحويين: إلا خلافاً شاذاً في تخصيص المطلق، المصدر ما كان فعله عاماً كصنعتُ وفعلتُ. والمصدر اسم دال بالأصالة عن معنى قائم بفاعل نحو: فهم فهماً أو صادر عن فاعل حقيقة نحو: خط خطأً أو مجازاً نحو: مات: موتاً، وقد يجيء بعد الفعل المبني للمجهول نحو: "ضرب زيد ضرباً"⁽²⁾.

فقد تعددت تعريفات النحاة للمفعول المطلق إلا أنهم يتفقون على مكوناته وعناصره الأساسية بأنه: "اسم يؤكد عامله أو يبين نوعه أو عدده، وليس خبراً ولا حالاً، نحو: ضربت ضرباً، أو ضربتین".

أغراض المفعول المطلق:

للمفعول المطلق ثلاثة أغراض كثيرة هي: (3)

1- التأكيد لعامله نحو: قمت قياماً

1- تبيين نوع عامله نحو: سرتُ سير زيد.

2- تبيين العدد نحو: ضربتُ ضربتین.

ومن خلال هذه الأغراض يمكن تقسيم المفعول المطلق إلى ما يأتي:

أ- المؤكد لعامله:

وقد ورد المطلق المؤكد لعامله في القرآن الكريم عدة مرات منها الآتي

1- قال تعالى: (أَنَا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا) [عبس: 25].

2- قال تعالى: (فَسَوْفَ يَحَاسِبُ حِسَابًا يَسِيرًا) [الانشقاق: 8].

⁽¹⁾ الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب ص 62

⁽²⁾ أبو حيان: ارتشاف الضرب من لسان العرب ج 2، ص 202

⁽³⁾ ابن جنى: اللمع ص 131 والزمخشري: شرح المفصل 54/1

3- قال تعالى: (وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلًا لَمًّا) [الفجر: 19].

2- المفعول المطلق المبين لنوع عامله

وقد ورد هذا النوع من المفعول المطلق عدة مرات في القرآن الكريم منها الآتي:

1- قال تعالى: (كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ) [التكاثر: 5].

2- قال تعالى: (إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا) [الزلزلة: 1].

3- المفعول معه

يرى جمهور النحاة أن المفعول معه هو: " الاسم المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى (مع) وإنما ينصب إذا تضمن الكلام فعلاً كقولك: ما صنعت وإياك، وما زلت أسير والنيل⁽¹⁾.

وقد اختلف النحاة في عامل النصب في المفعول معه، فقال الانباري ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف وذلك نحو قولهم: استوي الماء والخشبة، وجاء البرد والطيايسة. وذهب البصريون إلى أنه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو⁽²⁾.

وقال ابن مالك:

بما من الفعل وشبهه سيق *** ذا النصب لا بالواو في القول الأحق

فقال ابن مالك: أن المفعول معه منصوب بالفعل الذي قبله أو شبهه والناصب له ما تقدمه، من الفعل أو شبهه، فمثال الفعل نحو: " سيرى والطريق مُسرعة" أي سيرى مع الطريق، فالطريق منصوب بسيرى. ومثال شبه الفعل: " زيد سائر والطريق" و " أعجبنى سيرك والطريق"، فالطريق منصوب بسائر وسيرك.

وزعم قوم أن الناصب للمفعول معه الواو، وهو غير صحيح لأن كل حرف اختص بالاسم، ولم يكن كالجاء منه، لم يعمل إلا الجزء كحروف الجر، وإنما قيل: ولم يكن كالجاء منه، احترازاً من الألف واللام، فإنها اختصت بالاسم ولم تعمل فيه شيئاً لكونها كالجاء منه، بدليل تخطي العامل لها نحو: مررت بالغلام⁽³⁾. وللمفعول معه شروط تتمثل في الآتي⁽⁴⁾:

⁽¹⁾ الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص 89. وسيبويه، الكتاب 297/1.

⁽²⁾ الانباري، الإنصاف، ج 1، ص 215.

⁽³⁾ ابن مالك: شرح ابن عقيل ج 2، ص 202 - 203

⁽⁴⁾ المرتجل ص 184 وأسرار العربية ص 84

1- أن يكون اسماً.

2- أن تكون الواو مسبوقه بفعل أو ما فيه معنى الفعل وحروفه

4- المفعول فيه:

المفعول فيه هو كل اسم من أسماء المكان والزمان يراد به معنى (في) وذلك نحو: صمْتُ اليوم، وقمْتُ الليلة، وجلسْتُ مكانك، والتقدير: صمْتُ في اليوم، وقمت في الليلة وجلست في مكانك⁽¹⁾. وقد يصطلح عليه اختصاراً (الظرف) وقال ابن عصفور: المفعول فيه أعنى به ظرف الزمان والمكان أما ظرف الزمان فهو: اسم الزمان أو عدده أو ما قام مقامه والمكان نحو: سرتُ قدوم الحاج، أي: وقت قدوم الحاج، فحذفت اسم الزمان وأقمت المصدر مكانه أو ما شبه به، أو ما أضيف إليه بشرط أن يكون المضاف هو المضاف إليه في المعنى أو بعضه نحو قولك: سرت جميع اليوم، أو بعضه، بشرط أن يكون (جميع) ذلك منصوباً على معنى (في).

أما ظرف المكان فهو اسم المكان أو عدده نحو: عشرين ميلاً أو ما قام مقامه، نحو: قعدتُ قريباً منك، فحذف الظرف وأقيمت صفة مقامه أو ما شبه به، أو ما أضيف إليه أو بعضه نحو: سرتُ جميع الميل، أو بعضه، ويشترط أن يكون جميع ذلك منصوباً على معنى (في)⁽²⁾.

وقال ابن الحاجب: المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل مذكور من زمان أو مكان⁽³⁾.

وقال ابن هشام: "المفعول فيه هو ما سلط عليه عامل على معنى (في) من اسم زمان كصمْتُ يوم الخميس، أو اسم مكان مبهم كالجهاات الست نحو: إمام وفوق ووراء...⁽⁴⁾

أما عن العامل الناصب للمفعول فيه فقد قال الزمخشري: المفعول فيه المستعمل ظرفاً لا غير لازم للنصب، نحو: سرنا ذات ليلة، وناصبه العامل الواقع فيه من فعل، أو مصدر أو وصف ويكون ظاهراً أو مقدرأ⁽⁵⁾.

وقال ابن هشام: حكم الظرف النصب وناصبه الاسم الواقع فيه⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ أسرار العربية ص177، واللمع ص55، وشرح المفصل 41/2

⁽²⁾ ابن عصفور المقرب ومعه مثل المقرب، ص210

⁽³⁾ ابن الحاجب: شرح الكافية في النحو، ج1، ص183.

⁽⁴⁾ ابن هشام، شرح قطر الندى، ص229.

⁽⁵⁾ الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص87، وشرح المفصل، لابن يعيش ج1 ص354.

⁽⁶⁾ ابن هشام: أوضح المسالك ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ج2 ص207.

أقسام الظرف:

ينقسم الظرف إلى قسمين هما: ظرف الزمان وظرف المكان وكل قسم من هذين القسمين المذكورين أعلاه له تقسيمات أخرى سنشير إليها مع ذكر ما ورد منها في الجزء الثلاثون من القرآن الكريم.

أولاً: ظرف الزمان:

ينقسم ظرف الزمان بحسب دلالاته إلى ثلاثة أقسام هي على التالي: (1).

1- **الظرف المعدود:** وهو الذي يقع في جواب (كم) وهذا النوع من الظرف لم يرد.

2- **الظرف المختص:** وهو ما يقع جواباً لـ(متى) وقد ورد على النحو التالي:

أ- ما كان مختصاً بالإضافة (يوم) وقد ورد عدة مرات في القرآن الكريم منها الآتي:

1- قال تعالى: (يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا) [الفجر: 38].

2- قال تعالى: (يَوْمَ يَنْذَرُ الْإِنْسَانَ مَا سَعَى) [النازعات: 35].

ب- ما يختص بـ(ال) من ظروف الزمان.

3- **الظرف المبهم:** وهو ما لا يصلح في جواب أي منهما.

ثانياً: **ظرف المكان:** ينقسم ظرف المكان بحسب الدلالة إلى قسمين هما: (2).

1- **ظرف مختص:** وهو (ما له صورة وحدود محصورة كالدار والمسجد والبيت، ولا ينصب على الظرفية).

2- **الظرف المبهم:** وهو ما ليس له صورة ولا حدود محصورة كالجهاات الست، وقد ورد ذلك عدة مرات في القرآن الكريم منها الآتي:

1. قال تعالى: (جَزَاؤُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ عَدْنٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ...) [البينة: 8].

2. قال تعالى: (رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنُ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا) [النبأ: 37].

(1) شرح التصريح 341/1.

(2) الصبان على الأشموني 129/2، وهمع الهوامع 200/1

مواقع المفعول فيه:

لقد ورد المفعول فيه (الظرف) متقدماً على الفعل والفاعل في القرآن الكريم عدة مرات منها الآتي:

1- قال تعالى: (وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى) [الليل: 19].

2- قال تعالى: (يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا) [الزلزلة: 4].

3- قال تعالى (رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنَ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا) [النبأ: 37].

كما ورد موقع المفعول فيه أو الظرف بعد الفعل والفاعل وهو الأكثر انتشاراً في القرآن الكريم. منها الآتي:

5- الحال:

قال ابن منظور⁽¹⁾: "الحال كنية الإنسان، وهو ما كان عليه من خير وشر ويذكر ويؤنث، والجمع أحوال وأحواله، ويقال حال فلان حسنة وحسن. والواحد حالة، ويقال هو في حال سوء، فمن ذكر الحال جمعه على أحوال، ومن أنثه جمعه على حالات " (2) قد وردت الحال في اصطلاح النحويين بعدة تعريفات فقال ابن عصفور: "الحال هو كل اسم أو ما هو في تقديره منصوب لفظاً أو نية مفسراً لما أنبهم من الهيئات أو مؤكداً لما أنطوى من كلام (3) قال أبو حيان: الحال يذكر ويؤنث، اصطلاحاً هو عبارة عن اسم منصوب يبين هيئة صاحبه، صالحة لجواب كيف " (4) وقال ابن الحاجب: " الحال ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً أو معنى نحو: ضربت زيدا قائماً، وزيداً في الدار قائماً " (5).

خلاصة القول إن الأصل في الحال التنكير أما إذا جاءت الحال معرفة فيحكم عليها بالتأويل.

(1) محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين بن منظور الأنصاري الأفريقي، صاحب لسان العرب، الإمام اللغوي الحجة، ولد بمصر ثم تولى القضاء بطرابلس ثم عاد إلى مصر وتوفى بها، وقد ترك له خمسمائة مجلد، وقد عمى في آخر عمره وأشهر كتبه لسان العرب، ومختار الأغاني وفصل الخطاب في مدارك الحواس الخمس وغيرها.

(2) ابن منظور، لسان العرب، تحقيق لجنة من الأساتذة دار المعارف القاهرة.

(3) ابن عصفور: المقرب ومعه مثل المقرب، ص 211.

(4) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب ج 2، ص 332.

(5) ابن الحاجب. الكافية في النحو ج 2 ص 198.

ويتضح من خلال التعريفات المذكورة أن للحال أربعة شروط هي⁽¹⁾:

1. أن تكون منتقلة بمعنى ألا تكون وصفاً ثابتاً لازماً.
 2. أن تكون مشتقة بمعنى أن تكون وصفاً مأخوذاً من المصدر، أما ما ورد منه مصدراً فيؤول بالمشتق.
 3. أن تكون نكرة.
 4. أن يكون صاحبها معرفة أو نكرة مخصصة وسيأتي بيانها.
- وقد تحدث النحاة عن رتبة الحال وتناولوا الرتبة بين الحال وعاملها، والرتبة بين الحال وصاحبها فقالوا: في بعض المواضع تكون رتبة الحال ثابتة محفوظة وفي بعض المواضع تكون غير ثابتة يجوز فيها التقديم والتأخير.

واختلف النحاة في تقديم الحال على عاملها فقال الانباري: " ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر نحو: راكباً جاء زيد، ويجوز مع الاسم المضمر نحو: راكباً جئتُ.

"وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر والمضمر"⁽²⁾.

وقال ابن عصفور: "أما الحال فإن كان العامل فيها فعلاً أو ما جرى مجراه، جاز ذلك ما لم يمنع مانع من ذلك. كون العامل من الأسماء الموصولة أو فعلاً غير متصرف "

وقال الزمخشري: " العامل في الحال إما فعلاً وشبهه من الصفات أو معنى فعل نحو قولك: (فيها زيد مقيماً) (وهنا عمرو منطلقاً) (وما شأنك قائماً).

ومالك واقفاً ومن ذلك قوله تعالى: "قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ" [هود: 72]. وقال أبو حيان: " العامل في الحال إن كان فعلاً متصرفاً أو صفة تشبهه ولا يتعلق به مانع تقديم جاز أن يتقدم الحال عليه، نحو: مسرعاً جاء زيد "3" سواء أكان الحال اسماً نحو قوله تعالى: "خُسَعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ" [القمر: 7].

⁽¹⁾ ابن جني: اللمع، ص145.

⁽²⁾ الانباري، الإنصاف، ج1، ص217.

⁽³⁾ أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج2، ص349.

أنواع الحال:

تنقسم الحال عند جمهور النحاة إلى ثلاثة أقسام هي على النحو التالي:

- 1- أن تكون الحال مفردة. 2- أن تكون الحال جملة اسمية أو فعلية. 3- أن تكون الحال شبه جملة وهي ظرف أو جار ومجرور. ووردت الحال عدة مرات في القرآن الكريم منها الآتي:
أولاً: الحال المفردة وهي التي لا تكون جملة ولا شبه جملة. وردت الحال المفردة مستوفية عدة مرات منها الآتي:

1- قال تعالى: (وَيَنْقَلِبُ إِلَىٰ أَهْلِهِ مَسْرُورًا) [الانشقاق: 9].

2- قال تعالى: (يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا لِيُرَوْا أَعْمَالَهُمْ) [الزلزلة: 5].

ثانياً: الحال الذي يقع جملة:

الأصل في الحال الأفراد كما تقدم. إلا أنه قد يأتي الحال جملة كما يأتي شبه جملة، غير أن وروده جملة أكثر من وروده شبهها.

والجملة قد تكون اسمية أو فعلية ويشترط في جملة الحال أربعة شروط اتفق عليها جمهور النحاة وهي: (1).

1- أن الجملة مشتملة على رابط يربطها بالحال، وهذا الرابط إما يكون الواو أو الضمير أو هما معاً.

2- أن تكون الجملة خبرية، فلا يجوز أن تكون الحال جملة إنشائية.

3- ألا تكون جملة تعجبية.

4- ألا تكون مصدرية بعلم استقبال وذلك نحو: سوف، ولن، وأدوات الشرط.

ووردت الجملة الواقعة حالاً في الجزء الثلاثون من القرآن الكريم على النحو التالي:

أولاً: الجملة الفعلية، وقد وردت الجملة الفعلية جاءت الحال جملة فعلية في القرآن الكريم عدة مرات منها الآتي:

أ- جملة فعلية فعلها مقترن بالواو كما في قوله تعالى: (وَلَا يَخَافُ عُقْبَاهَا) [الشمس: 15].

(1) الزمخشري، شرح المفصل، 65/2، وشرح ابن عقيل، 553/1.

ب- ورد الحال جملة فعلية فعلها مضارع خالية من الواو والرابط فيها الضمير فقط عدة مرات، ومن ذلك الآتي:

1- قال تعالى: (سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ) [الفجر: 5].

ثانياً - الجملة الاسمية:

وردت الحال جملة اسمية في القرآن الكريم عدة مرات منها الآتي:

1- وردت الجملة الاسمية مقترنة بالواو والضمير عدة مرات ومن ذلك قوله تعالى: (وَأَنْتَ حَلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ) [البلد: 2].

2- وردت الجملة الاسمية حالاً والرابط فيها الواو فقط عدة مرات ومن ذلك قوله تعالى: (وَمَا هُوَ عَلَى الْعَيْبِ بِضَنِينٍ).

ثالثاً - شبه الجملة وهي التي تكون ظرفاً أو جار ومجرور، وردت الحال شبه جملة في القرآن الكريم عدة مرات منها الآتي.

1- قال تعالى: (لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ) [البلد: 4].

2- قال تعالى: (وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ (4) فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِنْ مَسَدٍ) [المسد: 4-5].

التمييز:

التمييز هو اسم نكرة فضلة، يرفع إبهام اسم أو إجمال نسبة وحكمه النصب⁽¹⁾. ومن خلال هذا التعريف يتضح أن التمييز يكون تارة لبيان الذوات، وتارة لبيان جهة النسبة ولكل أقسام.

أولاً: أقسام التمييز المبين للذوات، وهو أربعة أقسام هي على النحو التالي:

1- أن يقع التمييز بعد الأعداد، والعدد ينقسم إلى قسمين هما:

أ- العدد الصريح: وهو من أحد عشر إلى المائة نحو: قوله تعالى: (إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ) [يوسف: 4].

ب- الكناية: وهي (كم) الاستفهامية نحو: كم عبداً ملكت.

2- أن يقع العدد بعد المقادير: وتنقسم المقادير إلى ثلاثة أقسام هي:

⁽¹⁾ شرح شذور الذهب، ص254. وأسرار العربية، ص196 وشرح ابن عقيل 686/1.

أ- ما يدل على الوزن: اشتريت رطلاً زيتاً.

ب- ما يدل على الكيل نحو: أعطيت الفقير أردباً قمحاً.

ج- ما يدل على مساحة نحو: عندي شبر أرضاً.

3- أن يقع التمييز بعد شبه هذه الأشياء (شبه الوزن)

ولقد ورد هذا النوع من التمييز في القرآن الكريم ومن ذلك قوله تعالى: (فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ (7) وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ) (8) [الزلزلة: 7-8].

1- أن يقع التمييز بعد ما هو متفرع عنه نحو: هذا خاتم حديد. وهذا النوع من التمييز قليل في القرآن الكريم كما في قوله تعالى: (رَفَعَ سَمَكَهَا فَسَوَّاهَا). [النازعات: 38].

ثانياً: أقسام التمييز المبين للنسبة وهو على أربعة أقسام هي: (1).

1- أن يكون محولاً عن الفاعل وذلك نحو قوله تعالى: (قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا) [مريم: 4].

2- أن يكون محولاً عن المفعول به كقوله تعالى (وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا فَالْتَقَى الْمَاءُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ) [القمر: 12].

3- أن يكون محولاً عن غيرها نحو قوله تعالى: (وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا) [الكهف: 34].

مواقع التمييز

ورد التمييز بعد الفعل والفاعل والمفعول به وذلك مثل قوله تعالى: (فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ (7) وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ) (8) [الزلزلة: 7-8].

وورد التمييز بعد المبتدأ والخبر كما في قوله تعالى: (أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خُلُفًا أَمْ السَّمَاءُ بَنَاهَا) [النازعات: 27].

(1) شرح التصريح 397/1 وشرح شذور الذهب، ص257.

الخاتمة:

الحمد لله الذي أعانني على إنجاز هذا العمل المتواضع، بما قد يكون فيه من هفوات وزلات والكمال لله وحده. وأسأل الله أن يجعلني بهذا العمل من المقبولين ويجعله عملاً ينتفع به. وبعد، فقد خرج هذا البحث بنتائج عديدة أهمها الآتي:

- 1- معرفة مكملات الجملة الفعلية يساعد القارئ على معرفة المكونات الأساسية والفرعية للجملة الفعلية وكذلك معرفة إشكالها وقد ينعكس ذلك على الفهم الدقيق لمعاني الجملة.
- 2- تعمل المكملات على تزويد المخاطب بالمعلومات التي يحتاجها لفهم الجملة المقولة فهماً دقيقاً وعميقاً.
- 3- المكملات تعمل على تقوية الصلة بين عناصر التركيب في الجملة الواحدة. كما أنها تعمل على الانسجام بين أجزاء الجملة
- 4- معرفة مكونات الجملة الفعلية ومكملاتها والعلاقة بين هذه المكونات من حيث التقديم والتأخير والذكر والحذف المطابقة والمخالفة والتعريف والتكثير بين عناصرها المختلفة يساهم مساهمة كبيرة في فهم الجملة الفعلية والتمكن فيها ومعرفة معانيها الظاهرية والباطنية.

التوصيات:

نوصي الباحثين بالبحث في مكونات الجملة الاسمية والفعلية ومكملتهما والعلاقات التي تربط بين الأركان الأساسية للجملتين والإجراء الفرعية لهما وذلك بغرض التمكن في الجمل تمكناً يساعد القراء على الفهم الدقيق لمعاني.

قائمة المصادر والمراجع:

- 1- أبو الحسن أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط1، دار الجيل بيروت، 1411، 1992م.
- 2- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق، محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت، ج 2.
- 3- أبو حيان الأندلسي، محمد محمد بن يوسف بن علي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد، ط1، القاهرة، 1998م.
- 4- أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان، العراق بغداد.

- 5- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، مكتبة محمد علي وأولاده بمصر، 1384هـ 1964م.
- 2- ابن الحاجب، جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله، شرح الكافية في النحو، تحقيق عبد المنعم أحمد هديري، دار المأمون للتراث، ط1.
- 3- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، اللمع في العربية، تحقيق فنز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، 1972م.
- 4- الزمخشري، المفصل في علوم العربية، محمود بن عمر (الزمخشري)، بيروت، لبنان، ط2.
- 5- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، مكتبة مصطفى الباني بمصر.
- 6- الشيخ خالد بن عبد الله الأزهرري، شرح التصريح على التوضيح، ج1،
- 7- الإمام عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر مرجان، دار الرشيد بغداد، 1386هـ.
- 8- الإنصاف في مسائل الخلاف، عبد الرحمن محمد الانباري، تحليل محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة المصرية، صيدا، بيروت، 1987م.
- 9- جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله، شرح الكافية، تحقيق عبد المنعم أحمد هديري، دار المأمون للنشر، ط1.
- 10- خالد الأزهرري، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1421هـ، 2000م.
- 11- عباس حسن، النحو الوافي ن دار المعارف مصر، ط5، 1975م.
- 12- عبد الله بن أحمد الخشاب، أبو أحمد، المرتجل، تحقيق علي حيدر، دمشق، 1392هـ، 1972م.
- 13- محمد محي الدين عبد الحميد، شرح بن عقيل على ألفية ابن مالك،
- 14- محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، دار القلم الكويت، ط1، 1402هـ - 1982م.